الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

النشرة القانونية
العدد رقم (11) – نوفمبر 2026

التصحيح بأثر رجعي... أين تقف الحدود القانونية؟

هل يمكن تصحيح الماضي... دون تغيير ما حدث فيه؟

تصحيح البيانات... أو تغيير الحقوق؟

قد تكتشف جهة اتحادية خطأ في بيانات مالية تعود إلى سنة سابقة، بعد إقفال حساباتها.

وهنا يبرز تساؤل قانوني مهم: هل يتعلق الخطأ بطريقة تسجيل المعاملة، أم يكشف عن مسألة تمس أساسها القانوني أو آثارها؟ فالتمييز بين الأمرين جوهري؛ إذ قد تكون المعاملة صحيحة قانوناً، بينما تتضمن السجلات خطأ يستوجب التصحيح. وقد يكشف فحص الخطأ عن مسألة مستقلة تتعلق بصحة المعاملة أو الحقوق والالتزامات الناشئة عنها.

أين تقف الحدود القانونية؟

ليس كل خطأ في السجلات خطأ في المعاملة، وليس كل تصحيح مالي معالجة لآثارها القانونية. ولذلك، ينبغي التمييز بين ثلاث مسائل:

- طبيعة الخطأ: هل يقتصر على تسجيل المعاملة أو عرضها مالياً، أم يتعلق بالأساس القانوني الذي قامت عليه؟
- حدود المعالجة: هل يكفي تصحيح البيانات وفق الضوابط المعتمدة، أم تستلزم الحالة إجراءات أخرى تتصل بالمعاملة الأصلية؟
- الآثار القانونية: هل يكشف الخطأ عن مسألة تتعلق بنشوء حق أو قيام التزام أو بصحة إجراء، بما يستوجب تقييماً قانونياً مستقلاً؟

فالعبرة في تحديد المركز القانوني للمعاملة بالوقائع والأسباب المنشئة للحقوق والالتزامات وفق التشريعات المنظمة لها، وليس بمجرد تاريخ اكتشاف الخطأ أو تصحيحه في السجلات.

مثال عملي: معاملة واحدة ... واحتمالان مختلفان

اكتشفت جهة اتحادية في عام 2026 أن معاملة مالية تعود إلى عام 2025 لم تسجل بالصورة الصحيحة.

- الاحتمال الأول: أن تكون المعاملة صحيحة ومستوفية لمتطلباتها القانونية، فتقتصر المعالجة على تصحيح البيانات وفق الإجراءات المعتمدة، دون أن يغير التصحيح، بذاته، الحقوق والالتزامات الناشئة عنها.
- الاحتمال الثاني: أن يكشف فحص الخطأ عن إشكال في الأساس القانوني للمعاملة أو شروط استحقاقها، فتستلزم الحالة معالجة قانونية مستقلة، لا يغني عنها تصحيح السجلات.

قبل التصحيح... السؤال الحاسم

هل نعالج خطأ في تسجيل المعاملة، أو مسألة قانونية تتعلق بالمعاملة ذاتها، أو كليهما؟

فتحديد طبيعة الخطأ هو ما يساعد على اختيار المعالجة المناسبة، دون الخلط بين تصحيح البيانات والآثار القانونية للمعاملة الأصلية.

الخلاصة

قد يتغير ما تقوله السجلات عن الماضي... دون أن يتغير ما حدث فيه قانوناً.

قطاع الإدارة المالية الحكومية - وزارة المالية

تنويه: هذه النشرة للتوعية الداخلية فقط ولا تغني عن الرجوع للتشريعات المعمول بها.

www.mof.gov.ae
@mofuae